The Guardians of the Cedars
National Lebanese Movement

The President

حراس الأرز
حركة القومية اللبنانية

الرئيس

صدر عن حزب حرَّاس الأرز ـ حركة القوميّة اللبنانية، البيان التالي:

إذا كان هدف أهل السّياسة من إنقساماتهم الحادّة وسجّالاتهم السّاخنة دفع البلاد إلى دورةِ عنفٍ جديدة، فقد نجحوا في تحقيق هذا الهدف بإمتياز، فالمشهد السّياسي يبدو قاتماً للغاية، والإحتقان في ذروته، والكل يتخوّف من عودة الإضطرابات والتفجيرات الأمنية إلى السّاحة اللبنانية مع إقتراب إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي.

أما دعوة رئيس المجلس النيابي إلى طاولة التشاور لإحتواء الإحتقان فهي بنظر الجميع دعوة إلى ملهاةٍ جديدة تضاف إلى ملهاة طاولة الحوار السّابقة، لا بل هي إقرار غير مباشر بفشل هذه الأخيرة التي بقيت قراراتها حبراً على ورق... ومن السّخافة الإعتقاد بأنّ مجرّد إستبدال كلمة حوار بكلمة تشاور ستفضي إلى حلحلة العُقد المستعصية بين الأطراف المتخاصمة... لذلك ينظر اللبنانيون إلى الأشهر القادمة بكثير من الخوف والقلق، سيّما وأنهم لا يثقون بقدرة الدولة على حمايتهم في أمنهم وأرزاقهم.

والسّؤال الذي يرتسم على شفاه المواطن اللبناني هو: إذا كان أهل السّلطة قادرين على حماية أنفسهم عبر تكثيف عناصر الحراسة والمواكبة وإستعمال السيارات المصفحة، فمن يحمي المواطن العادي من عبوةٍ ناسفة أو سيارةٍ مفخّخة يزرعها أحد الإرهابيين على طريقه؟ وكيف يثق بدولةٍ لا تكتفي فقط بالعجز عن حمايته، بل تعجز أيضاً عن كشف المجرمين الذين يعتدون عليه، وفي هذا السّياق يسأل: أين أصبح التحقيق في جريمة إغتيال جبران التويني وقبله جورج حاوي وسمير قصير وغيرهم؟ وهل يجوز أن تبقى جرائم بهذه الفظاعة وملفات بهذه الخطورة في دائرة التكتم والتعتيم؟؟؟ وألا يشجع هذا التصرّف الجبان المجرمين على التمادي في جرائمهم؟؟؟ وماذا عن باقي المجرمين الذين زرعوا الموت والدّمار في العاصمة وعبثوا بحياة المواطنين وأرزاقهم؟ وما الحكمة من إبقاء أسمائهم طي الكتمان؟؟؟

وكيف يثق المواطن اللبناني بدولةٍ لم تقدّم له حتى الآن شيئاً مِمّا وعدت به في البيان الوزاري لا على صعيد توفير الأمن، ولا على صعيد الخدمات، ولا على صعيد تحسين الإدارة ومكافحة الفساد. وكيف يثق بدولةٍ لا تملك قرار الحرب والسلم بل تتصرّف كالنعامة، أو كالزوج المخدوع أي آخر مَنْ يعلم بقرارات مصيرية ترتبط بمستقبل البلاد والعباد!!! وبدولةٍ ما زالت عاجزة عن إخضاع الجُزُر الأمنية إلى سلطتها، ولا تستقوي إلا على المواطنين الضعفاء وتطبّق القانون عليهم، بينما تنحني أمام المواطنين الأقوياء وتستسلم لهم...

نرجو أن تمُرّ هذه المرحلة الصّعبة على خير، ولكن على السّلطة أنْ تعي إنّ عليها الكفّ عن لعب دور الضحيّة، وأن تباشر في تحمّل مسؤولياتها الدستورية كاملةً، أي عليها أن تختار بين أمرين: إمّا أن تستقيل إذا كانت عاجزة، وإما أن تمتثل أمام القضاء إذا كانت متقاعسة، ولا خيار ثالث أمامها إذ لا يجوز بعد الآن العبث بحياة الناس من دون محاسبة.

وبمناسبة عيد الفطر المبارك نتقدّم من الشعب اللبناني بأحرّ التهاني والتمنيات الطيّبة، سائلين الله أن يبارك لبنان في هذه الظروف الدقيقة، ويحميهُ من أعدائه، ويعيد إلى ربوعه الأمن والرفاه والسّلام.

لبَّيك لبنان

أبو أرز
في ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٦